

PCT/WG/14/15

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 31 مايو 2021

الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات

الدورة الرابعة عشرة

جنيف، من 14 إلى 17 يونيو 2021

دراسة استقصائية عن استخدام موارد التعلم الإلكتروني من أجل تدريب القائمين على الفحص الموضوعي للبراءات

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

ملخص

1. تعرض هذه الوثيقة تقييماً لدراسة استقصائية بشأن استخدام موارد التعلم الإلكتروني لتدريب القائمين على الفحص الموضوعي للبراءات. وقد استشعرت المكاتب التي لجأت إلى التعلم الإلكتروني مدى أهميته. ويلفت النظر عدم إثارة أي مكتب لأي شواغل إزاء سرعة الربط الشبكي وموثوقيته في استخدام هذه الأدوات. وتعتزم المكاتب، التي لم تلجأ إلى التعلم الإلكتروني في الماضي، الاستفادة منه بشكل أكبر في المستقبل. ومع ذلك، فقد أشارت مكاتب إلى مسائل من قبيل إصدار الشهادات والتقييم وتتبع التعلم الإلكتروني. وفي هذا الصدد، تدعى الدول الأعضاء إلى النظر في إنشاء مستودع مستقل لتجميع موارد التعلم الإلكتروني.

مقدمة

2. ناقش الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، في دورته الثانية عشرة مسألتي تجميع موارد التعلم الإلكتروني التي يحتفظ بها المكتب الدولي وجدوى التعلم الإلكتروني في تدريب القائمين على فحص البراءات (انظر الوثيقة PCT/WG/12/6). وتطرقت الفقرات من 21 إلى 23، الواردة أدناه، من هذه الوثيقة إلى دراسة استقصائية مقترحة حول سياسات وضع مرافق التعلم الإلكتروني واستخدامه:

"21. سُجِّلت زيادة مطردة في توافر موارد التعلم الإلكتروني خلال السنوات الماضية وشهد بعض من تلك الموارد مزيداً من التطور. وشرعت مكاتب مختلفة في تطوير موارد التعلم عن بعد سعياً منها إلى وضع بنية تدريبية تحتية للفاحصين المبتدئين والمحنيين على حد سواء. وفي حين تغطي الموارد المطوّرة من قبل مؤسسات الملكية الفكرية، عادة، الكفاءات الأساسية لفاحصي البراءات، فإن مؤسسات أخرى (تنشط في مجالات بخلاف الملكية الفكرية) طوّرت مرافق أخرى للتعلم الإلكتروني لا تستهدف فاحصي البراءات حصراً، بل تتناول كذلك المهارات المفيدة للفاحصين، مثل المهارات الخاصة بالتكنولوجيا ومنها تقنية البحث في قواعد البيانات المخصصة للمتسلسلات البيولوجية.

22. غير أن بعض المكاتب، ولا سيما الصغيرة منها، لا تمتلك الموارد الكافية لتطوير موارد التعلم الإلكتروني الخاصة بها. وبالرغم من إمكانية الاستفادة بشكل كبير من تلك الموارد، فإنه يبدو أن تلك الإمكانية لا تزال غير مُستغلة على النحو الكامل، بل لا تزال مجهولة في بعض الأحيان.

23. وعليه يقترح المكتب الدولي إجراء دراسة استقصائية غير متكررة لاستكشاف سياسات المكاتب المتعلقة بالاستفادة من موارد التعلم الإلكتروني المستمدة من مصادر مختلفة لأغراض تدريب فاحصي البراءات فيها؛ وستشمل الدراسة أيضاً سياسات تلك المكاتب فيما يخص تطوير موارد التعلم عن بعد في إطار بنيتها التدريبية التحتية، وتقاسم تلك الموارد مع المكاتب المهتمة الأخرى أو المستخدمين المحتملين. وستسعى الدراسة كذلك إلى جمع وجهات نظر المكاتب حول جدوى التعلم عن بعد، والثغرات القائمة في الموارد المتاحة للتعلم عن بعد، والتعاون على تطوير تلك الموارد وتقاسمها."

3. ووافق الفريق العامل، في دورته الثانية عشرة، على الاقتراح المقدم بشأن إجراء المكتب الدولي دراسة استقصائية كما ورد في الفقرة 23 من الوثيقة PCT/WG/12/6 (انظر الفقرة 173 (ب) من تقرير الدورة، الوثيقة PCT/WG/12/25).

4. وبناءً على ذلك، أصدر المكتب الدولي التعميم C.PCT 1588، بتاريخ 27 فبراير 2020، يلتمس فيه تزويده بمعلومات بشأن استخدام موارد التعلم الإلكتروني لتدريب القائمين على الفحص الموضوعي للبراءات. وتلقى المكتب الدولي 19 رداً على هذا التعميم، شكلت الردود الواردة من مكاتب الملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً عدداً ضعيفاً منها. وقد يرجع العدد المحدود من الردود الواردة إلى أولويات أخرى ناشئة عن تفشي جائحة كوفيد-19 المستجد.

5. وربما كانت المكاتب، في ضوء تجربتها مع جائحة كوفيد-19، في طور مراجعة سياساتها فيما يتعلق بالتعلم الإلكتروني. وبالنظر إلى التطورات المذكورة أعلاه، اقترح المكتب الدولي تكرار الاستقصاء وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى الفريق العامل

- في دورته الرابعة عشرة في عام 2021 (انظر الوثيقة PCT/WG/13/11). وعليه، أصدر المكتب الدولي التعميم C. PCT 1620 بتاريخ 6 أبريل 2021. وكان الاستبيان المرفق بهذا التعميم مشابهاً أساساً للاستبيان المرفق بالتعميم C. PCT 1588، باستثناء تحديث متعلق بتجميع موارد التعلم الإلكتروني المحفوظة لدى المكتب الدولي.

نظرة عامة على ردود الدراسة الاستقصائية

6. تلقتي المكتب الدولي 31 رداً على التعميم C. PCT 1620. وقد أخذت بعين الاعتبار ردود 12 بلداً آخر على التعميم C. PCT 1588 دون التعميم C. PCT 1620 عند تقييم الدراسة الاستقصائية لأن كلا التعميمات احتويا على استبيان متطابق مع الآخر. وقد ورد 18 رداً فقط من أصل 43 رداً، على كلا الاستقصائين، من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً أو من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

7. ويرد تحليل إحصائي ومجموعة من الاقتباسات من التعليقات على 42 رداً، تتعلق بكلا التعميمات على صفحة الويب الخاصة بهذه الدورة. ومن باب التمييز، فقد جرى فصل الردود على التعميم C. PCT 1588 عن الردود الأخرى.

8. وتلخص الفقرات التالية تقييم الردود على الاستبيانين.

سياسات استخدام موارد التعلم الإلكتروني

9. أفاد ثمانية وعشرون مكتباً في معرض رده على الاستبيان أنه وضع سياسة بشأن الاستخدام الإجباري لموارد التعلم الإلكتروني أو الاستخدام الطوعي أو كليهما، فيما أعرب 15 مكتباً عن افتقاره لمثل هذه السياسة.

10. وأورد 18 مكتباً من أصل 28 مكتباً ينتهج هذه السياسة، أن استخدام بعض موارد التعلم الإلكتروني هو جزء إلزامي من التدريب الابتدائي للقاتمين على الفحص، وهو ما عبّرت عنه 8 مكاتب من أصل 28 مكتباً أيضاً بشأن التدريب ما بعد المستوى الأول. أما بالنسبة لستة مكاتب، فإن استخدام موارد التعلم الإلكتروني ليس إلزامياً.

11. ويجوز اعتبارها بالفعل سياسة عامة بشأن استخدام التعلم الإلكتروني إذا أوصى مكتب ببساطة بالاستخدام الطوعي لموارد التعلم الإلكتروني للقاتمين على الفحص لديها أو قدّم حوافز لاستخدامها، وهو ما تَضطلع به المكاتب 28 بالفعل، بل إن 20 منها أيدت استخدام موارد معينة، معظمها مراكز التعلم الإلكتروني للمكتب الأوروبي للبراءات والويبو. كما أيدت بعض المكاتب مراكز التعلم الإلكتروني التابعة لمكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية ومورد قاعدة البيانات التجارية STN. وأيدت أحد المكاتب أيضاً مراكز التعلم الإلكتروني غير المتعلقة بالملكية الفكرية مثل coursera.org.

12. وثمة جانب آخر لسياسة استخدام التعلم الإلكتروني هو وضع حوافز لاستخدامها الطوعي. وأورد ستة وثلاثون مكتباً أنه يُسمح للقاتمين على الفحص باستخدام جزء من وقت عملهم في التعلم الإلكتروني الطوعي؛ فيما لا تسمح بذلك سبعة مكاتب. وعلى هذا النحو، يبدو أن عدداً أكبر من المكاتب لديها على الأقل سياسة عامة سارية بشكل مبطن فضلاً عن المكاتب 28 التي أكّدت صراحة اعتمادها سياسة بشأن استخدام موارد التعلم الإلكتروني.

13. ووضعت ثمانية مكاتب حوافز أخرى. وتتراوح هذه الحوافز بين النظر في سياق التقييم السنوي للأداء، وتحديد جزء من أجر الحوافز السنوية أو تخفيض أهداف النواتج الشهرية، إلى فرص المشاركة في فعاليات التدريب الخارجية.

14. ويبدو من التعليقات المتعلقة بجدوى التعلم الإلكتروني، أن العديد من المكاتب تعتبر الاستخدام المنتظم للتعلم الإلكتروني جزءًا فعالاً للغاية من تدريب القائمين على الفحص المبتدئين. وتتراوح الأسباب بين وضع أرضية مشتركة لجميع المتدربين، وميزة أخذ الدورات بالسرعة التي يحتاجها الفرد، وفرصة التحسين المستمر لأنشطة التعلم من خلال الملاحظات التعقيبية من المتدربين، وخيار إجراء تقييمات موحدة كجزء من أنشطة التعلم الإلكتروني.

15. ورغم هذه الجوانب المفيدة للتعلم الإلكتروني، تتفق العديد من المكاتب أيضًا على أنه قد لا يشكل إلا عنصراً واحداً فقط من إطار التدريب. وتؤكد العديد من التعليقات على أن التعلم الإلكتروني لا يمكن أن يحل محل التعلم بل يكمله فقط من خلال التفاعل المباشر وحملاً لوجه بين المتدربين والمدربين في الحجرات الدراسية الاعتيادية، أو التوجيه من لدن القائمين على الفحص من ذوي الخبرة.

وضع موارد التعلم الإلكتروني والنفاذ إليها

16. وضعت خمسة مكاتب جميع موارد التعلم الإلكتروني المستخدمة لتدريب القائمين على الفحص، ووضع 11 مكتباً على الأقل بعضاً من موارد التعلم الإلكتروني هذه؛ فيما تخلف 27 مكتباً عن وضع أي من موارد التعلم الإلكتروني.

17. ويتراوح النفاذ إلى موارد التعلم الإلكتروني هذه بين النفاذ مجاناً تماماً عبر الإنترنت إلى أي مورد (مكتب واحد) إلى النفاذ الخاضع للضوابط، أي النفاذ الذي يتطلب دفع رسوم أو قبول بسبب اتفاق ثنائي بين المكاتب. ومن بين 16 مكتباً وضع موارد التعلم الإلكتروني، هناك 10 مكاتب لا تُحول أي نفاذ للمستخدمين الخارجيين إلى هذه الموارد.

18. ومن التعليقات الواردة، يبدو، على وجه الخصوص، أن المكاتب الصغيرة والمتوسطة، التي تفتقر لموارد كافية لوضع موارد التعلم الإلكتروني بنفسها، تقدر عالياً الحصول على دعم لتدريب خبراءها من خلال النفاذ إلى موارد التعلم الإلكتروني الخارجي. ولذلك سيكون من المفيد جداً أن تتيح المزيد من المكاتب مواردها التدريبية دون أي قيود للمستخدمين من المكاتب الأخرى. وقد يضيف هذا قيمة إلى تبادل أفضل الممارسات بين المكاتب، سواء في ممارسات الفحص أو ممارسات وتقنيات التدريب الإلكتروني، كما ورد في بعض التعليقات.

19. وقد تراعي المكاتب التي تنظر في نفاذ الجمهور، أن المشاركة العامة لموارد التدريب ومنهجيته تزيد من شفافية ممارسة الفحص في المكتب، مما يساعد على ترسيخ الثقة بين المستخدمين. كما يمكن أن تسهم إسهاماً هاماً في تكوين كفاءات المستخدمين الآخرين لنظام البراءات في الاقتصاد المعني.

20. ومن ناحية أخرى، نظرًا لأن وضع موارد التعلم الإلكتروني يتطلب أيضًا موارد مالية أو بشرية كبيرة، فقد لا ترغب بعض المكاتب في مشاركة مواردها مع العامة وإنما اقتصرها على خبراء من مكاتب البراءات الأخرى فقط. ومن أجل تخفيف العبء الإداري عن هذه المكاتب من خلال إدارة الطلبات والنفاذ إلى هذه الموارد، قد ينظر المرء في إنشاء مستودع مستقل لموارد التعلم الإلكتروني والذي من شأنه أن يوفر النفاذ إلى المستخدمين المعتمدين.

21. ويمكن لمثل هذا المستودع كذلك إدارة ترجمة الموارد المختارة من أجل تيسير النفاذ إليها واستخدامها. ومن شأنه أن يضمن استمرار توافر هذه الموارد، وهو أمر ضروري للاستخدام المنتظم للموارد الخارجية، كما أكد أحد التعليقات. وللتخفيف من حدة المشكلات المتعلقة بسرعة وموثوقية الربط الشبكي، يمكن توفير بعض الموارد للتنزيل والتكامل في أنظمة

إدارة التعلم المحلية. وبشكل عام، سيكون مثل هذا المستودع ناجحاً بالتأكيد في تعزيز استخدام التعلم الإلكتروني بين المكاتب التي لم تنظر بعد في طريقة التعلم هذه.

تجميع موارد التعلم الإلكتروني

22. ويحتفظ المكتب الدولي بمجموعة من موارد التعلم الإلكتروني المناسبة للقائمين على الفحص الموضوعي للبراءات والتي تخضع للتحديث بانتظام مرتين في السنة على الأقل (للاطلاع على آخر تحديث، انظر الوثيقة (PCT/WG/14/REFERENCE/E-LEARNING).

23. وتعكس التعليقات الواردة بشأن تجميع موارد التعلم الإلكتروني تقديراً عظيماً لهذا التجميع وشموليته وفائدته. وتشير بعض التعليقات إلى الخطط طويلة المدى لهذا التجميع وتؤكد على أهمية الحفاظ عليها وتحديثها بانتظام. وتشير تعليقات أخرى إلى أن العديد من الموارد، رغم أهميتها، إلا أنها تتطلب القليل من الالتزام من لدن المشارك ("شاهد فقط، استمع أو اقرأ"؛ "القليل من التفاعل لتعزيز التعلم")، أو أن القليل منها يتضمن تقييمات لنجاح التعلم.

24. وتضمن الاستبيان دعوة للإبلاغ عن المزيد من موارد التعلم الإلكتروني عبر الإنترنت التي لم تدرج بعد في المجموعة والتي ستكون مناسبة لتدريب القائمين على الفحص الموضوعي للبراءات. ومع ذلك، لم تتضمن الردود أي إشارات من هذا القبيل.

المنفعة والجوانب الأخرى لموارد التعلم الإلكتروني

25. ذكرت عدة مكاتب أنها لم تستفد كثيراً من التعلم الإلكتروني لكنها ستنظر في تعزيز استخدامه في المستقبل، ولا سيما في ضوء الاستخدام المتزايد للعمل عن بعد.

26. ولوحظ أيضاً أن هناك حاجة إلى المزيد من وحدات التدريب الخاصة بالتكنولوجيا.

27. وأشارت العديد من التعليقات إلى منح الشهادات التي من شأنها أن تشكل حافزاً لمشاركة القائمين على الفحص. كما سيكون من المفيد للمكاتب تتبع التقدم الذي يحرزه الموظف في مسار التعلم. وذكرت أنه لا ينبغي منح الشهادة بناء على المشاركة فحسب، بل على النجاح في مسار التعلم القائم على تقييم هادف للمهارات والمعرفة المكتسبة من خلال المشاركة.

28. والمفاجئ، أن أيّاً من التعليقات لم تثر مشاكل تتعلق بسرعة الربط الشبكي وموثوقيته.

29. إن الفريق العامل مدعو إلى ما يلي:

"1" الإحاطة علماً بنتائج الدراسة
الاستقصائية بشأن موارد التعلم
الإلكتروني لتدريب القائمين على الفحص
الموضوعي للبراءات؛

"2" والتعليق على إنشاء مستودع
مستقل لموارد التعلم الإلكتروني، كما
وردت في الفقرات من 16 إلى 21 أعلاه.

[نهاية الوثيقة]